احرونوت، ٢/٣/١٩٨٩).

٣ ـ سارعت الاحزاب الدينية، بدورها، الى الاستفادة، بشكل خاص، من التقدّم الكبير الذي حققته في عدد من المدن الكبيرة، وذلك بمطالبتها وزير المالية، بيرس، بمبلغ ٣٠ مليون شيكل، مدفوعات خاصة لتغطية نفقات مؤسساتها الدينية والتعليمية. وكانت هذه المخصّصات في السنة الماضية ١٥ مليوناً فقط. ومن الواضح، هنا، ان الاحزاب الدينية تستغل موقفها التفاوضي الممتاز لتشكيل مجالس بلدية ائتلافية، بهدف تسجيل أقصى ما يمكن من المكاسب الحزبية (هآرتس، ١٠/٣/١٩٨٩).

٤ ـ زيفا بن درور، المرأة الوحيدة لرئاسة مجلس محلي في اسرائيل، فازت في الجولة الثانية من الانتخابات مرشحة عن الليكود في ايفن يهودا (معاريف، ١٥/٣/١٩٨٩). كما ضاعف الليكود عدد النساء في مجالسه من ١٢ الى أكثر من ٢٥ امرأة، في حين بقي التمثيل النسائي على حاله تقريباً في مجالس المعراخ (٥٨ امرأة). وما زال مجموع النساء في المجالس البلدية، والمحلية، أقل من مئة امرأة (هآرتس، ٨/٣/١٩٨٩).

٥ ـ في الجولة الثانية من الانتخابات، تمكّن المعراخ من انتزاع اربعة مراكز من الليكود، وهو ما لم تشهده الجولة الاولى. وهذه المراكز هي: حتصور الجليل، وبيت شيمش، وكريات عكرون، ورحوفوت. وفاز الليكود في ١١ مركزاً، فيما اعتبر المعراخ انه سجل نجاحاً ساحقاً، بفوزه في ثمانية من أصل ١٩ مركزاً يهودياً شملتها الجولة الثانية (دافار، ١٥/٣/١٩٨٩).

تأثير النتائج لدى الحزبين

ملامح الهزيمة التي اصابت حزب العمل في انتخابات المجالس البلدية، والمحلية، كانت واضحة منذ الساعات الاولى من عملية فرز الاصوات. وسرعان ما اتضح ان الفترة الزمنية التي انقضت ما بين الانتخابات البرلمانية العامة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، والانتخابات المحلية، في آذار (مارس) ١٩٨٩، لم تعمل لصالح حزب العمل. والمعروف ان قرار الفصل بين الحملتين الانتخابيتين جاء بضغط من المعراخ، الذي خشي من ان يؤثر تصويت الناخبين للكنيست في تصويتهم للمجالس المحلية، اذا ما أُجريت العمليتان في يوم واحد. الّا ان ما حصل عند صناديق الاقتراع للسلطات المحلية أثبت ان التغيير الذي بدأ في العام ١٩٧٧ ما زال مستمراً داخل اسرائيل، وان حزب الليكود بات راسخ الاقدام على صعيد السلطة المحلية، أيضاً، الى جانب السلطة المركزية. واعتبر بعض المراقبين ان ما ينفّذه الليكود (وريث حيروت والحركة التصحيحية ـ جابوتينسكي) تجاه المعراخ (وريث مباي والحركة العمّالية) هو أشبه بـ «احتلال الصهيونية» الذي نفّذه مباي خلال الثلاثينات والاربعينات بسيطرته على المنظمة الصهيونية واليشوف والدولة (يحيعام فايتس، دافار، ١٠/٣/١٩٨٩). وانعكاسات هذا المسار المتواصل طاولت أكثر من صعيد.

على المستوى الشخصي، واجه الثلاثي بيرس ـ رابين ـ برعام اتهامات حادة من داخل صفوف حزب العمل، وخارجه، تُحمِّل الثلاثة، شخصياً، مسؤولية الفشل في الانتخابات؛ وتجددت، بالتالي، المطالبة بضرورة احداث تغييرات في القيادة، تجنّباً لمزيد من الفشل في الانتخابات المقبلة (الهستدروت في تشرين الثاني ـ نوفمبر المقبل، والكنيست بعد أربع سنوات). وتركز الهجوم على رئيس الحزب، بيرس، العاجز، تماماً، عن تسجيل أي انجاز سياسي لصالحه، والذي بدا غارقاً، تماماً، في المشاكل المالية والاقتصادية، فيما الحزب يتخبط بصراعاته الداخلية والشخصية. وفي مفارقة ساخرة، أدّت الجهود التي بذلها بيرس، بصفته وزيراً للمالية، من أجل انقاذ الاقتصاد العمالي الضخم، بشقيه الصناعي (الهستدروت وحفرات عوفديم والشركات التابعة لها) والزراعي (الحركة الكيبوتسية)، من أزماته المالية الخانقة، الى تشويه صورة زعيم حزب العمل لدى ناخبيه، الذين رأوا في ذلك استغلالاً لمنصبه الوزاري، من اجل مصلحة حزبية. وفي الوقت عينه، كان بيرس يغالب شعوره بالاحباط، نتيجة ابعاده من الحلبة السياسية وحرمانه من وزارة الخارجية، ممّا جعله في وضع لا يحسد عليه، خاصة تجاه خصمه اللدود في حزب العمل، اسحق رابين. وهذا الاخير كان هدفاً لهجوم عنيف آخر من داخل الحزب، بسبب ابتعاده التامّ من الحملة الانتخابية وتخلّيه عن واجبه الحزبي في هذا